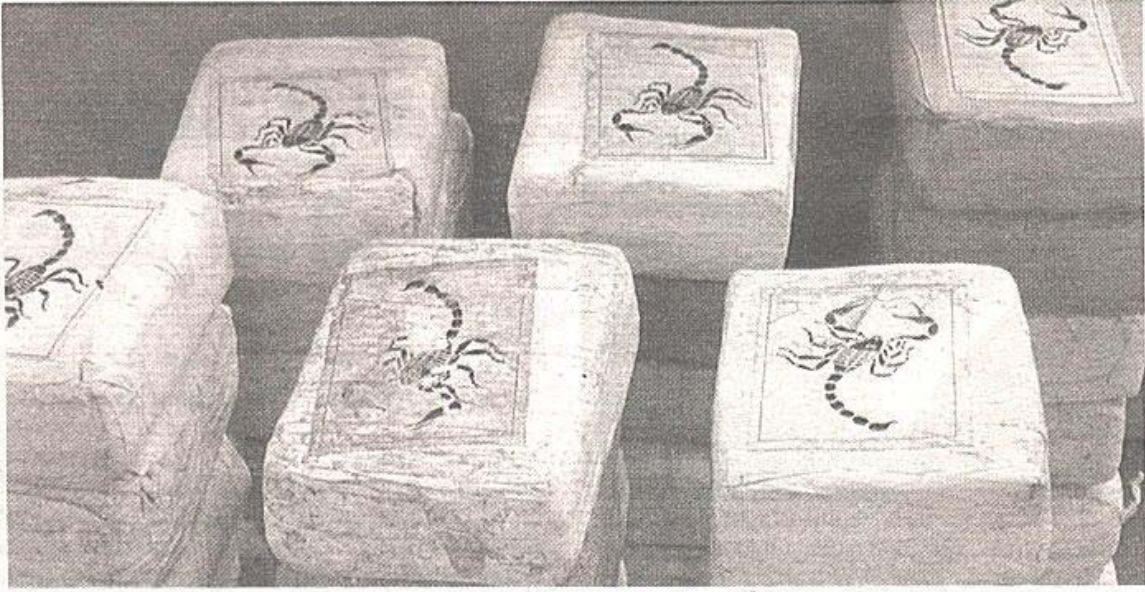


كشف، أمس، المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، عبد المالك سايح، إنه ما بين 22 إلى 23 ألف شخص، مشتبه فيهم باستهلاك والترويج والمتاجرة بالمخدرات يتابعون سنويا من طرف الجهات القضائية، مؤكدا أن التحقيق الوطني حول استفحال ظاهرة تعاطي المخدرات وتهريبها ستعرف نتائجه خلال السبعة أشهر القادمة، وسيتم من خلال ذلك إطلاق خطة وطنية لمكافحة المخدرات في إطار مخطط خماسي يمتد بين 2009 و2014.



## نحو 23 ألف متورط في قضايا المخدرات سنويا أمام المحاكم

باعتباره شريكا فعالا في الإجراءات الوقائية تجاه الشباب. كما أضاف المتحدث أن أنواع المخدرات الأكثر انتشارا في الجزائر هي القنب الهندي والمؤثرات العقلية، مؤكدا بهذه المناسبة على أهمية التجنيد الواسع على جميع المستويات، خاصة بعد تحول الجزائر من منطقة عبور إلى منطقة استهلاك، معترفا أن هناك نقص كبير فيما يخص الحملات التحسيسية في المؤسسات التربوية، وأعرب عن "استعداد الديوان وكل السلطات العمومية للتعاون، وفتح المجال للمجتمع المدني للمشاركة بفعالية في مكافحة هذه الآفة الفتاكة".

في أوساط الشباب بحيث سيتم فتح 15 مركزا لعلاج المدمنين عن قريب في مختلف مناطق الوطن، مشيرا أنه تم تسجيل حوالي 30 ألف مدمن تم علاجهم بالمراكز خلال الفترة الممتدة بين سنة 98 إلى غاية 2008.

ودعا سايح خلال استضافته في حصة فوروم البهجة، المجتمع المدني للمساهمة في التصدي لانتشار المخدرات والتحصين حول خطورتها، خاصة أن الظاهرة أصبحت تعرف من يوم إلى آخر تزايدا مخيفا، سواء من حيث الاتجار أو الاستهلاك، مشيرا أن دور المجتمع المدني له بالغ الأهمية في مجال المساهمة والتأثير السلمي

بينهما، كما ذكر بسايع أن الركود الاقتصادي وظهور بوادر التندي الاجتماعي ودوامة العنف، هي عوامل أدت إلى تفاقم مختلف الأزمات منها المخدرات التي اعتبرها خطر حقيقي انتشر بسرعة بدليل ارتفاع نسبة المحجوزات، مضيفا بأن الدولة سطرت برنامجا وطنيا لمكافحة هذه الآفة من خلال فتح تحقيق وطني حول استفحال انتشار المخدرات في الجزائر، ستعرف نتائجه عن قريب للانطلاق في تسطير برنامج وطني يمتد من 2009 إلى غاية 2014، لسد الثغرات التي وجدت من خلال المعلومات التي قدمت من خلال التحقيق الوطني للحد من انتشار المخدرات، خاصة

### ياسمين بوعلی

في نفس الاطار دعا السيد، عبد المالك سايح، إلى ضرورة التطبيق الفعلي للقانون الجديد 04 - 18، والذي ينص على الوقاية من المخدرات ومكافحتها، جاء بروح جديدة تفرض وجوب التكفل بالمدمن كشخص مريض، ورفع العقوبة عنه والعمل على علاجه، كما اعترف مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بأن القانون الجديد خلق خلافا بين مهمة القضاة والأطباء، ومن أجل خلق توافق بينهما سينضم الديوان الوطني أيام دراسية تجمع بين وزارتي العدل والصحة قصد وضع أسس للتعاون لإيجاد صيغة توافقية